دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر (2000– 2016)

The Role of Oil Taxation in Financing Public Expenditure in Algeria (2000-2016)

مريم لسبع[1]

[1] جامعة الجزائر 3، Lesbaa.meriem@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/05/22 تاريخ القبول: 2019/06/26 تاريخ النشر: 2019/07/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، بالإضافة إلى التعرف على مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في سبيل تمويل نفقاتها في ظل تراجع أسعار النفط. وقد تم التوصل إلى أن الجباية البترولية أصبحت خلال الفترة (2011-2016) تساهم بأقل من الثلث في تمويل النفقات العامة، نتيجة تراجع أسعار النفط من جهة وارتفاع النفقات العامة للدولة من جهة أخرى، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات لرفع إيراداتها خارج المحروقات على غرار فرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد والخدمات ورفع أخرى، واللجوء إلى الإصدار النقدي.

الكلمات المفتاحية: جباية بترولية، إيرادات عامة، إنفاق عام، عجز موازني.

التصنيف: JEL: H20, E62 .

Abstract :

This study aims to identify the contribution of the oil taxation to the financing of public spending in Algeria during the period (2000-2016), as well as to identify the various measures taken by the State to finance its expenditures in light of decline in oil prices. The study concluded that

[1] مريم لسبع، Lesbaa.meriem@univ-alger3.dz.

during the period (2011-2016), the oil taxation became contributed less than one third in the public expenditures, due to the decline in oil prices on the one hand and the rise in public expenditure of the state on the other hand. The government has taken several measures to raise its revenues outside the oil, such as imposing new taxes on certain materials and services, raising others and resorting to the monetary issuance .

Key Words: oil taxation, public revenue, public spending , budget deficit
JEL Classification : E62, H20

1. مقدمة:

تعد الجباية البترولية أهم مورد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة وذلك لتمويل نفقاتها العامة، وقد سمحت الطفرة النفطية التي عرفتها أسعار النفط ابتداء من سنة 2002 - والتي استمرت لأكثر من عقد من الزمن-للجزائر بتبني سياسة الطلب الفعال من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية بهدف زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن تزايد الإنفاق كان بمعدلات أعلى من تزايد الإيرادات العامة ما أدى إلى نشوء ظاهرة العجز الموازني، الأمر الذي استلزم البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز. وقد تفاقم هذا الوضع غير التوازني منذ منتصف عام 2014 وذلك على إثر انهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة، ما جعل الجزائر الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) تتخذ عدة إجراءات للتخفيف من حدة العجز.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية لتمويل الإنفاق العام في ظل تراجع أسعار النفط؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق العام والجباية البترولية

المحور الثاني: واقع تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

المحور الثالث: التدابير والإجراءات المتخذة لتمويل الإنفاق العام في ظل الأزمة النفطية الراهنة

2. الإطار النظري للإنفاق العام والجباية البترولية

1.2. الإطار النظري للإنفاق العام

1.1.2. تعريف النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة: (عدلي ناشد، 2009، ص: 25-30)

- النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها؛
- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة؛
- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة. وبالتالي، لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

2.1.2. أهداف الإنفاق العام

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة وغير المرغوبة من قبل السلطات العمومية منها :(قدي، 2003، ص ص: 196، 197)

- النمو الاقتصادي.
- التأثير على مستوى الأسعار
- توزيع الدخل

3.1.2. مصادر تمويل الإنفاق العام

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، حيث تحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من خلال الإيرادات العامة، إلا أنه في بعض الأحيان يتجاوز الإنفاق العام الإيرادات العامة، وهو ما ينجم عنه عجز في الموازنة العامة، ويتم تغطية هذا العجز الموازني كما يلي :(فار، 2012، ص: 72)

- الاقتراض من الجمهور: سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين من خلال بيع الدولة لأوراق مالية في صورة سندات حكومية أو أذونات خزانة يقوم الجمهور بالاكتتاب فيها، ولا يترتب على ذلك زيادة في العرض النقدي في المجتمع؛
- الاقتراض من البنك المركزي: من خلال شراء البنك المركزي لسندات الحكومة بشيكات مسحوبة عليه، ومن ثم يقوم بطبع المزيد من النقود لتغطية قيمة القروض، وبالتالي يزيد العرض النقدي في المجتمع، ويطلق على هذه الطريقة بسياسة التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز.
- التمويل الخارجي: في ظل عدم كفاية المدخرات الوطنية وقلة مصادر التمويل المحلية، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج سواء حكومات أجنبية أو منظمات دولية، ويتم ذلك إما في شكل منح أو قروض ميسرة أو تفضيلية... (دنان، 2012، ص: 155)

2.2. الإطار النظري للجباية البترولية

1.2.2. تعريف الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة، وتضم نوعين من الضرائب:

- ضرائب مفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): كضريبة حق الدخول، وضريبة حق الإيجار؛
- ضرائب مفروضة في مرحلة الاستغلال: كضريبة حق الدخول في الإنتاج، ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة والضريبة على الدخل. وتختلف نسبها ومكوناتها من دولة لأخرى، خاصة بين الدول المستوردة للنفط والدول المنتجة له، فهذه الأخيرة تسعى إلى فرض ضرائب متعددة لزيادة المداخيل. وتعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط النفطي، باعتبار أن الدولة تعمل على اقتطاع ضرائب ورسوم مختلفة على المؤسسات والشركات التي تعمل في مستويات مختلفة ضمن هذا المجال. (شليحي، 2016، ص: 35)

2.2.2. خصائص الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي :(صندوق النقد الدولي، 2012، ص: 12-14)

- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة.
- انتشار عدم اليقين
- تفاوت المعلومات
- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني
- نضوبية الموارد.

3. دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

1.3. تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

1.1.3. وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

الشكل 01: "تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"

الوحدة: مليار دج

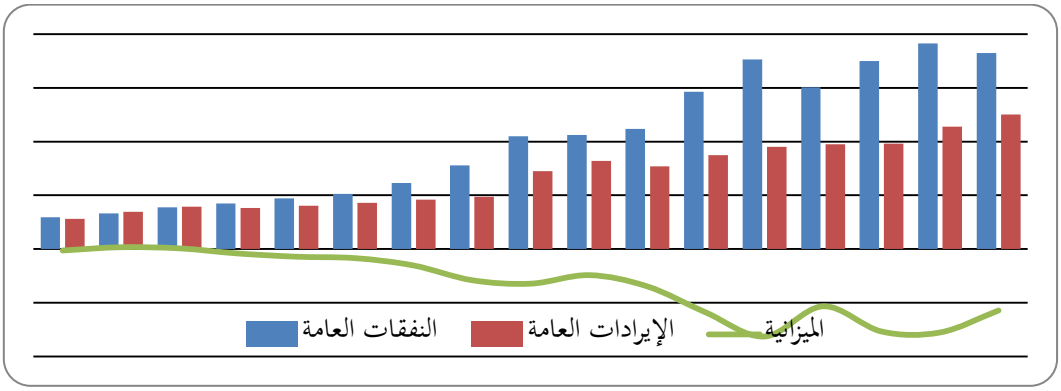

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp
mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf

من خلال الشكل رقم (01) يتبين لنا أن الإيرادات العامة في ارتفاع مستمر باستثناء سنتي 2003، 2010 أين شهدت انخفاضا مقارنة بسنتي 2002 و 2009 على الترتيب، وقد انتقلت الإيرادات العامة من 1124.92 مليار دج في سنة 2000 إلى أن بلغت 5011.58 مليار دج في سنة 2016 أي أنها تضاعفت بأكثر من 4 مرات خلال 16 سنة، نتيجة ارتفاع حصيلة إيرادات المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، وهو ما سمح للدولة بإتباع سياسة مالية توسعية، حيث نلاحظ أن النفقات العامة عرفت هي الأخرى تزايدا مستمرا خلال الفترة (2000-2016)، إذ انتقلت من 1178.12 مليار دج في سنة 2000 إلى أن بلغت 7297.49 مليار دج في سنة 2016، أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة بحوالي 6 مرات، وأن قيمة النفقات العامة انخفضت بـ 15% و5% في سنتي 2013 و2016 على الترتيب نتيجة انخفاض أسعار النفط بالنسبة لسنة 2016 وكذا إتباع سياسة ترشيد النفقات.

كما نلاحظ أنه وباستثناء سنتي 2001 و2002 أين غطت الإيرادات العامة النفقات العامة بالكامل، فقد تميزت الفترة (2000-2016) بتسجيل عجز في الموازنة العامة نظرا لأن الإنفاق العام كان أكبر من الإيرادات العامة، وقد تراوحت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة ما بين 54%- 95%.

2.1.3. تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

وفقا لقوانين المالية المعمول بها في الجزائر تصنف النفقات العامة للدولة إلى قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز. (قدي، 2003، ص: 181) ويمكن توضيح تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في الشكل التالي:

الشكل 02: "تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"

الوحدة: مليار دج

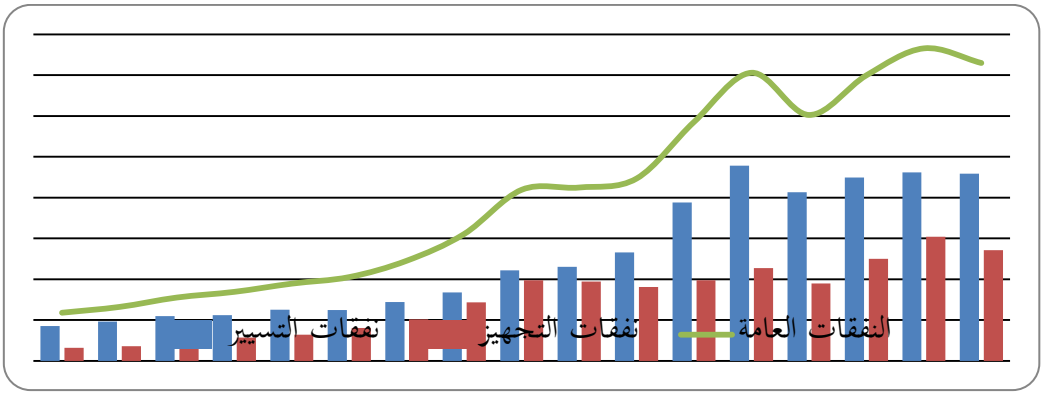

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf

من خلال الشكل رقم (02) يتبين لنا بأن نفقات التسيير تشكل 63% كمتوسط للفترة (2000-2016) من النفقات العامة بينما تشكل نفقات التجهيز 37% فقط كمتوسط لنفس الفترة. وأنّ الفترة (2000-2008) عرفت ارتفاعا في نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة والتي انتقلت من 27% إلى 47% في سنة 2008، لتنخفض هذه النسبة بعدها إلى 31% في سنة 2013 -نتيجة انخفاض نفقات السكن من 641.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج-

(شليحي، 2016، ص:40) وتسجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2014-2016). في المقابل، فإن نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة شهدت تراجعا من 73% في سنة 2000 إلى 53% في سنة 2008 لترتفع بعدها إلى 69% من النفقات العامة في 2013 وتسجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2014-2016). ويمكن تفسير ارتفاع نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة باعتماد الحكومة على التوسع في النفقات العامة الاستثمارية تنفيذا لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها منذ سنة 2001: (سياسة الإنعاش (2001-2004)، وسياسة دعم النمو (2005-2009))، بينما ارتفاع نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة فيمكن تفسيره على أنه يمثل جزء من برنامج التنمية المستدامة (2010-2014). (بوجطو وسونة، 2016، ص: 10)

2.3. دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

1.2.3. تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الشكل 03: "تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"

الوحدة: مليار دج

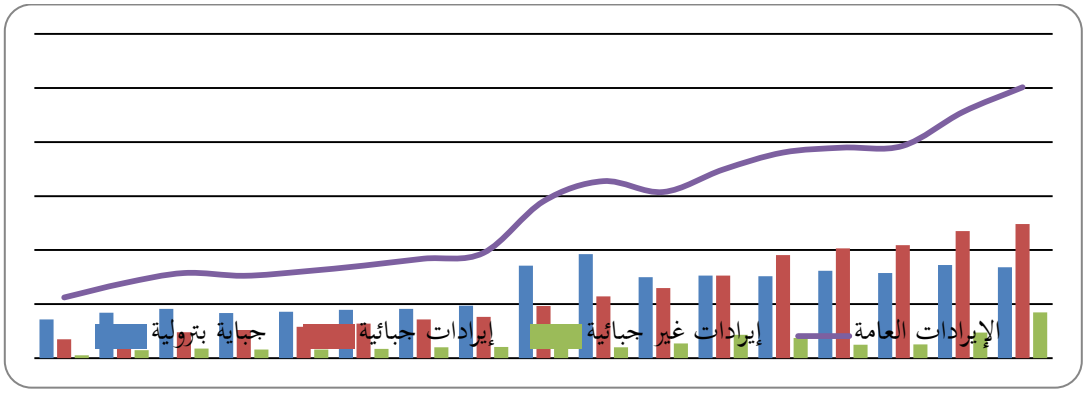

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf

من خلال الشكل رقم (03) يتبين أن الجباية البترولية شكلت أهم مورد في تكوين الإيرادات العامة طيلة الفترة (2000-2011) وذلك بـ 44% و64% كأدنى وأعلى نسبة مساهمة للجباية البترولية في الإيرادات العامة على الترتيب، بينما شكلت الإيرادات الجبائية -والمتمثلة بالأساس في الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها بالإضافة إلى حقوق

التسجيل والطابع والحقوق الجمركية-أهم مورد للإيرادات العامة خلال الفترة (2012-2016) حيث فاقت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 50.%

2.2.3. العوامل المؤثرة على الجباية البترولية

بالنظر إلى أهمية الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة وجب علينا التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة عليها، فمن جهة تتأثر الجباية البترولية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية، فأي تغير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيير في الجباية البترولية، ومن جهة أخرى نجد بأن السلطات النقدية تلجأ إلى تخفيض قيمة صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عند انخفاض أسعار النفط للرفع من الجباية البترولية، حيث يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور أسعار النفط وسعر صرف الدينار والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج **الوحدة:** دولار/دج- دولار/البرميل

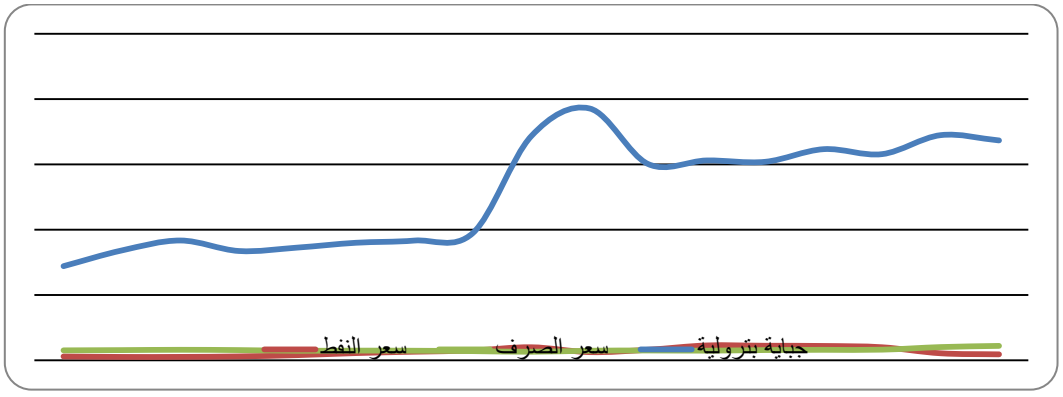

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2016.pdf

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن الجباية البترولية ارتفعت بصفة مضطردة، حيث ارتفعت من 720 مليار دج سنة 2000 إلى أن بلغت 1927 مليار دج سنة 2009، وهذا نتيجة انتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة بلغت أقصاها في سنة 2008، وفي سنة 2009 شهدت أسعار النفط تراجعا بـ 38% مقارنة بسنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وهو ما انعكس في سنة 2010 على الجباية البترولية التي انخفضت بـ 22% (من 1927 مليار دج في سنة 2009 إلى 1501.7 مليار دج)، كما نلاحظ أنه وبالرغم من الانخفاض الحاد لأسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلا أن الجباية البترولية لم تتأثر بصورة كبيرة، وهذا بسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بـ 25% و9% في سنتي 2015 و 2016 على التوالي.

3.3. دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الجدول 01: "تطور تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)"

الوحدة: %

السنة	(1)	(2)	(3)	السنة	(1)	(2)	(3)
2000	84	224	61	**2009**	84	99	45
2001	87	235	64	**2010**	56	83	34
2002	83	202	59	**2011**	39	77	26
2003	74	147	49	**2012**	32	67	22
2004	69	135	46	**2013**	39	85	27
2005	72	111	44	**2014**	35	63	23
2006	64	90	37	**2015**	37	57	23
2007	58	68	31	**2016**	37	62	23
2008	77	87	41				

(1): نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير

(2): نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز

(3): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة (2000-2010) انحصرت نسبتها بين 34%-64% وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية مقارنة بالموارد الأخرى للدولة، في حين عرفت الفترة (2011-2016) انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت بين 22%-27% وهي نسب معقولة تعكس تأثير انخفاض أسعار النفط على الجباية البترولية وكذا رغبة الدولة الجزائرية في تعويض الجباية البترولية بالجباية العادية.

كما نلاحظ أن الجباية البترولية تمكنت من تغطية كاملة لنفقات التجهيز طيلة الفترة (2000-2005) حيث تراوحت نسب التغطية ما بين 111%-235%، لكن انطلاقا من سنة 2006 لم تتمكن الجباية البترولية من تغطية هذا النوع من النفقات بالكامل، حيث تراوحت نسبة التغطية ما بين 57% و99% من نفقات التجهيز .

أما فيما يخص تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير، فمن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنها لم تتمكن من تغطية نفقات التسيير طيلة فترة الدراسة ، حيث تراوحت نسبة تغطيتها بين 56%- 87% خلال الفترة (2000-2010)، لتنخفض هذه النسبة إلى 32% في سنة 2012 وتستقر في السنتين الأخيرتين في حدود 37%، ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التسيير خاصة في الفترة (2010-2012) حيث انتقلت من 2659.08 مليار دينار إلى 4782.54 مليار دينار، مقابل انخفاض الجباية البترولية في سنة 2010 بـ 425.30 مليار دينار أي أنها انخفضت بحوالي 22.%

4. التدابير والإجراءات المتخذة لتمويل الإنفاق العام في ظل الأزمة النفطية الراهنة

تعاني الجزائر من تبعية مفرطة لإيرادات النفط ومشتقاته، والتي تشكل أكثر من 95% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، كما أن الميزانية العامة للبلد تعتمد على أكثر من 62% من هذه المداخيل النفطية والغازية. وعلى هذا تم اتخاذ مجموعة من التدابير بغية تمويل الإنفاق العام يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1.4. الضرائب والرسوم

1.1.4. الرسم على القيمة المضافة

بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2016 تم فرض الرسم على القيمة المضافة بمعدل مخفض 7% على عمليات البيع المتعلقة :

- بالغاز الطبيعي وهذا بالنسبة لاستهلاك يقل عن 2500 وحدة حرارية لكل ثلاثة أشهر؛
- بالطاقة الكهربائية، وهذا بالنسبة استهلاك الكهرباء منخفض التوتر يقل عن 250 كيلو واط للساعة لكل ثلاثة أشهر؛
- بالمازوت/غاز أويل الثقيل والبروبان وخليطهما المستهلك، على شكل غاز البترول المميع، لاسيما كوقود (غاز البترول المميع/ وقود)

بموجب المادتين 26 و27 من قانون المالية لسنة 2017، تم رفع معدل الرسم على القيمة المضافة بنقطتين من 7% إلى 9% بالنسبة للمعدل المخفض ومن 17% إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي، كما نصت المادة 37 من نفس القانون على أن 75% من ناتج الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل توزع لفائدة ميزانية الدولة.

2.1.4. الرسم على المنتجات البترولية

شهد هذا الرسم -المؤسس لصالح ميزانية الدولة-زيادة بموجب قانون المالية لسنة 2017 تتراوح ما بين 100.00 إلى 300.00 دج/هكتلتر مقارنة بقانون المالية لسنة 2016، كما شهد زيادة أخرى

بموجب قانون المالية لسنة 2018 تقدر بـ 200.00 دج/هكتلتر فيما يخص غاز أويل، وزيادة بـ 500.00 دج/هكتلتر لكل نوع من أنواع البنزين الثلاثة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2. تطور الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفة	تعيين المواد	الرسم (دج/ هكتلتر)		
		ق م 2016	ق م 2017	ق م 2018
م.27.10	البنزين الممتاز	600.00	900.00	1400.00
م.27.10	البنزين العادي	500.00	800.00	1300.00
م.27.10	البنزين الخالي من الرصاص	600.00	900.00	1400.00
م.27.10	غاز أويل	100.00	200.00	400.00
م.27.11	غاز البترول المميع/ الوقود	1.00	1.00	1.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

3.1.4. رسوم أخرى:

- انشاء رسم خاص على عقود الإنتاج وكذا نشر الإشهار الذي يتم بالخارج، يطبق على المنتجات غير المصنعة محليا، حيث حدد معدل هذا الرسم بـ 10% بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 2017، ويخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة.
- تأسيس رسم للفعالية الطاقوية، ويطبق على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا بالنظر إلى معايير التحكم في الطاقة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به. ويستحق دفع هذا الرسم عند الجمركة بالنسبة للأجهزة المستوردة وعند الخروج من المصنع بالنسبة للأجهزة المنتجة محليا. في حين تخضع الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية التي لا تخضع إلى التنظيم المتعلق بالتصنيف والوسم الطاقويين، إلى رسم للفعالية الطاقوية بمعدل 25%. حيث يطبق الرسم على المستحق على الأجهزة المستوردة وعلى

الأجهزة المصنوعة محليا ابتداء من أول يناير 2017 و 2018 على التوالي، وهذا بموجب المادة 72 من قانون المالية لسنة 2017، أما المادة 73 منه فنصت على أن يخصص ناتج هذا الرسم بنسبة 90% لميزانية الدولة.

الجدول 3. معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي (%)

	أ++، أ+، أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	تاريخ بدء التطبيق
أجهزة مصنوعة محليا	5	10	15	20	25	30	35	**2018-01-01**
أجهزة مستوردة	5	**20**	**30**	/	/	/	/	**2017-07-01**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد المادة 70 من قانون المالية لسنة 2017.

- رفع نسبة الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق والمستحق شهريا على متعاملي الهاتف النقال مهما تكن طريقة إعادة التعبئة من 5% بموجب المادة 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى 7% بموجب المادة 76 من قانون المالية 2017، حيث تستفيد ميزانية الدولة من 35% من حاصل 2% من الرسم على مبلغ إعادة التعبئة، وقد تم تعديل كيفية توزيع حاصل هذا الرسم بموجب المادة 70 من قانون المالية لسنة 2018، حيث سيوزع 98% من حاصل الرسم على مبلغ إعادة التعبئة لصالح ميزانية الدولة.
- رفع مبلغ الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة من 10 دج و5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة وعن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة على الترتيب بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 إلى 750 دج و450 دج على الترتيب بموجب المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017.

2.4. إجراءات مختلفة

- إطلاق القرض السندي بموجب القرار المؤرخ في 28-03-2016 المحدد للشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي؛
- خفض قيمة الدينار مقابل العملة الأجنبية وإعداد قانون المالية لسنة 2017 على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول بـ 50 دولار وسعر صرف بـ 108 دينار جزائري للدولار الواحد ؛ (وكالة الأنباء الجزائرية، 2016)
- إلغاء الرصيد الأدنى النظامي لصندوق ضبط الإيرادات والمقدر بـ 740 مليار دينار -في قانون المالية لسنة 2017-وهذا للتمكن من السحب من كل ما هو متوفر، وبالتالي السماح بتغطية باقي العجز في الميزانية لسنة 2016. (وكالة الأنباء الجزائرية، نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية 2016) مع نفاذه تماما في السداسي الأول من سنة 2017. (بنك الجزائر، 2017)
- السماح باللجوء إلى التمويل الداخلي غير التقليدي (الإصدار النقدي) من خلال تعديل قانون النقد والقرض: حيث نصت المادة الأولى من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض بمادة 45 مكرر تنص على أنه: "بغض النظر عن الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني لاستثمار".

5. الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لكل من الإنفاق العام والجباية البترولية، ومن ثم التعرف على واقع تمويل الإنفاق العام في الجزائر، لنختم الدراسة بمختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتمويل نفقاتها العامة في ظل الأزمة النفطية الحالية.

قد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى إتباع سياسة مالية توسعية، وبالتالي عدم قدرة الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة التي تتشكل بنسبة كبيرة من نفقات التسيير، في حين شكلت الجباية البترولية أهم مورد في تكوين الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2011)، وأنها تتأثر بأسعار النفط وسعر صرف الدينار مقابل الدولار. أما فيما يخص مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة فقد تم التوصل إلى أنها تراجعت إلى أقل من الربع خلال الفترة (2011-2016)، مع تمكنها من تمويل كلي لنفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2005) وتمويل فاق 57% خلال الفترة (2006-2016)، في حين لم تتمكن الجباية البترولية من تغطية نفقات التسيير طيلة فترة الدراسة.

بسبب الوضع الاقتصادي للجزائر والأزمة النفطية الراهنة تمّ اتخاذ تدابير تهدف لرفع الإيرادات المالية للدولة بعدما تضررت بفعل انهيار أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية أو لإيجاد مصادر تمويل جديدة، حيث تم رفع معدل الرسم على القيمة المضافة بنقطتين؛ زيادة في الرسم على المنتجات البترولية للسنة الثالثة على التوالي؛ رفع نسبة الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق والمستحق شهريا على متعاملي الهاتف النقال مهما تكن طريقة إعادة التعبئة؛ وتأسيس رسم للفعالية الطاقوية. كما تم إطلاق القرض السندي في 2016 واعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول بـ 50 دولار وسعر صرف بـ 108 دينار جزائري للدولار الواحد في قانون المالية لسنة 2017؛ وأخيرا السماح باللجوء إلى الإصدار النقدي في أكتوبر 2017.

6. المراجع المستعملة:

- بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017.
- دنان راضية (2012)، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، **Revue d'économie et de statistique appliquée**، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، على الخط:
- **(consulté le 10-02-2018)https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59852**
- وكالة الأنباء الجزائرية (2016)، قانون المالية 2017 يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من الأحد، شوهد بتاريخ 10-02-2018 على الرابط الإلكتروني التالي:
- **http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161231/98841.html**
- وكالة الأنباء الجزائرية (2016)، نموذج اقتصادي جديد وترشيد الميزانية لمواجهة الأزمة المالية، شوهد بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي: **http://www.djazairess.com/aps/437760**
- حكيم بوجطو وعبد القادر سونة، التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
- سوزي عدلي ناشد (2009)، أساسيات المالية العامة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عبد المجيد قدي (2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
- عبد القادر فار (2012)، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (2012)، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق. **https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20936**
- شليحي الطاهر (2016)، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد: 2، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص: 30- 47، على الخط: **https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20936**